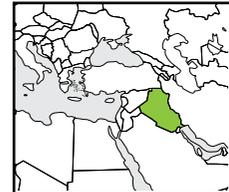
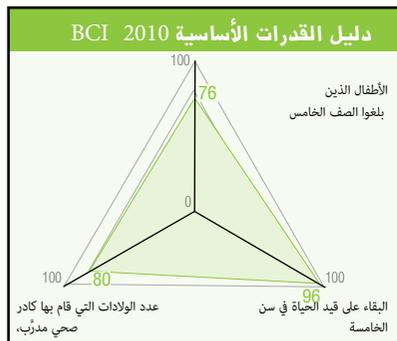


## دور المجتمع المدني المتنامي



بعد عقود من الحرب والتجاهل وسوء الإدارة، بات وضع البلد الاجتماعي والبيئي حرجًا. ويواصل العراق صراعه مع حكومة غير مستقرة ومع الفساد وانتهاكات هائلة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجوم على مجموعات الأقلية. وحتى تتحقق مستويات أكبر للسلام والأمن، سيكون من الصعب تثبيت التقدم في توليد نموذج تنموي مستدام ناجح، فضلاً عن استخدامه. وفيما توجد مشاركة متزايدة للمجتمع المدني والانخراط الديمقراطي، يتطلّب قمع حقوق الإنسان والإساءة إليها اهتمامًا مستمرًا لضمان مستقبل ديمقراطي.



مسارات لتنمية الثقافة والإعلام (MCMD)  
سعد سلوم

الانتخاب؛ واحترام استقلالية القضاء، فضلاً عن زيادة فعاليته؛ وتوفير الخدمات العامة؛ وتحسين أداء المؤسسات الحكومية؛ وتأكيد حماية حقوق الإنسان والحريات العامة من خلال الضمانات الدستورية والقانونية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع والصحافة والوصول إلى المعلومات؛ والتصدي للفقير والبطالة والتهجير والتمييز ضد مجموعات الأقلية.<sup>3</sup>

### الأقليات في خطر

بالرغم من حقيقة استقرار مستويات التهجير خلال السنوات الأخيرة، إلا أنّ هجوماً إرهابياً كبيراً على كنيسة كاثوليكية ببغداد في 31 تشرين الأول (أكتوبر) 2010 أجبر بعض مُنجمَعات الأقلية على إعادة التفكير بخيار اللجوء إلى أماكن أخرى. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2009 عاد نحو 350,000 مواطن داخلياً هُجروا داخلياً إلى أماكن عيشهم 60%- منهم عادوا إلى بغداد- مع أنّ معظم العائدين كانوا من العرب (السنة والشيعية)، إلا أنهم لم يُعتبروا جزءاً من مجموعة أقلوية. وقد بين تقرير صادر عن "المنظمة الدولية للهجرة" (IOM) أنّ 25% فقط من المواطنين المهجّرين داخلياً يرغبون بالعودة، فيما رغب 20% منهم

القضاء ونزاهته، فضلاً عن تبيانه أيضاً أنّ فصل السلطات هو حجر الزاوية في ديمقراطية ناجحة.

بيد أنّ الاستنتاج الأهم الذي يمكن الانتهاء إليه من قرار المحكمة هو في الدور الحيوي الذي يمكن للمجتمع المدني العراقي أن يضطلع به في عملية بناء دولة مدنية حديثة. وقد أُنعت الدعوى بحملة أخرى لـ "المبادرة المدنية لحماية الدستور" رمت إلى جمع التواقيع وممارسة الضغط على الكتل السياسية لتؤيّد التزاماتها الانتخابية أمام قواعدها الشعبية. وبحسب أرقام المبادرة، فقد شارك في الحملة أكثر من 800 منظمة غير حكومية وجمعية واتحاد، فضلاً عن شخصيات بارزة من مختلف المشارب ذات الخلفيات الثقافية والأكاديمية والاجتماعية المختلفة من أنحاء العراق المتنوعة كافة.<sup>2</sup>

تبلورت المبادرة المدنية لحماية الدستور باعتبارها إطار عملٍ مدنيّ لتحقيق أهداف متعددة تشمل تسريع تشكيل شراكة حكومية وطنية على أساس الإخلاص والكفاءة والنزاهة؛ وكتابة برنامج لتعزيز الاستقرار المدني والسياسي؛ وإصلاح البنية التحتية المؤسسية؛ وتقوية العملية السياسية من خلال قانون الأحزاب السياسية؛ وتعديل قانون

يواصل العراق صراعه مع التحدّيات الهائلة التي اجتاحتها في إبان سنوات الاضطراب الاجتماعي والحرب. فالتظاهرات التي عمّت البلاد في شباط (فبراير) 2011 ونادت بالقضاء على الفقر والبطالة والفساد تبيّن الدور الجديد الذي بدأ المواطنون العراقيون يضطلعون به في مجتمع كانت المشاركة الديمقراطية فيه سابقاً تُقمع وتُضهد بالعنف أو بالإسكات، بكل الوسائل. ومع أنّه ما يزال في خلفية الواقع انعدام للأمن ونقص كبير في الحريات المدنية، إلا أنّ منظمات المجتمع المدني تنامي وتؤدي دوراً متزايداً في تنمية البلد الديمقراطية.

### دور المجتمع المدني الحيوي

توجّه المواطنون العراقيون إلى صناديق الاقتراع في 7 آذار (مارس) 2010 وصوّتوا لانتخاب 325 عضواً برلمانياً جديداً يمثلونهم في مجلس النواب. ولسوء الحظ، عقد المجلس اجتماعه الأول في 14 حزيران (يونيو) 2010، إلا أنه ارتكب أول خرق للدستور حين أبقاه مفتوحاً، دون التوصل إلى انتخاب رئيس له ونوابه. وقد حفّز هذا الشلل السياسي والدستوري منظمات المجتمع المدني على إطلاق المبادرة المدنية لحماية الدستور، رافعاً دعوى أمام المحكمة الفيدرالية العليا. وقد أصدرت هذه المحكمة أمراً إلى رئيس السن ليوجّه الدعوة إلى أعضاء البرلمان لاستئناف الجلسة وانتخاب رئيس ونائبين للرئيس! رحب مراقبو المجتمع المدني بالقرار، باعتباره إشارة جليّة إلى استقلالية

Federal Supreme Court, 1  
No.55 Federal 0.2010.

Ibid. 3

<cipciraq.wordpress.com> 2

## الحرب والبيئة

إثر حرب الخليج الأولى، بدأت إدارة صدام حسين سلسلة من الأعمال الرامية إلى تجفيف مستنقعات مناطق ما بين النهرين، والنطاق الرطب الواقع في المناطق الجنوبية من الأراضي العراقية التي كانت موئلاً لمواطنين، كعرب المستنقعات، وتنوعاً كبيراً للحياة البرية. ولقد بدأ تجفيف المستنقعات، في الحقيقة، خلال الخمسينيات، وتواصل خلال السبعينيات، واستخدام أراضيها للزراعة والتنقيب عن النفط، ولكن خلال رئاسة صدام توسّعت هذه الأعمال وتسارعت، وذلك انتقاماً من الشيعة في أعقاب فشل انتفاضتهم التي اندلعت في عام 1991، حيث كان المنتفضون يلجأون إلى مناطق المستنقعات هذه. وقد تكوّنت عمليات التجفيف بصورة رئيسية من فتح ثلاث أفنية (النهر الثالث، قناة المجد، قناة الازدهار، كما أُطلقَ عليها)، بُنيت لتحويل المياه من نهري دجلة والفرات. وفي أواخر التسعينيات، أمكن تجفيف المستنقع المركزي بالكامل، وفي عام 2000 قَدَّر "برنامج الأمم المتحدة البيئي" أن 90% من أراضي المستنقعات قد اختفت<sup>(1)</sup>.

اعتُبر التدمير البيئي كارثة<sup>(2)</sup>. فقد اختفت مناطق هجرة الطيور وانقرضت عدة أنواع نباتية وحيوانية، كانت تستوطن هذه المنطقة. وارتفعت ملوحة التربة لينجم عنها خسارة الإنتاج الحيواني (بصورة أساسية إنتاج مشتقات الحليب) والصيد وزراعة الأرز، وتحوّل ما يقارب 19,000 كلم<sup>2</sup> إلى صحراء. وقد هُجرت غالبية عرب المستنقعات إلى مناطق قريبة، فيما توجّه ما بين 80,000 إلى 120,000 من السكان إلى مخيمات اللجوء في إيران<sup>(3)</sup>. وفي أعقاب اجتياح الولايات المتحدة للعراق في عام 2003 كُسرت حواجز السدود وتوقفت أعمال التجفيف وبدأت المستنقعات تستقبل المياه مجدداً. ولكن عملية الإنعاش -وكذلك عودة نمو نباتات المستنقعات الطبيعية- كانت بطيئة، بحيث لم تُبدِ الأجزاء الأكثر تضرراً منها أيّ إشارات للتولّد مجدداً<sup>(4)</sup>.

بيد أن خسارة النظام الإيكولوجي لم تكن العاقبة البيئية السلبية الوحيد بعد انقضاء عقدين من الزمن. فعلى سبيل المثال، يواجه البلد تلوّثاً كبيراً في التربة والماء والهواء بسبب المواد السامة التي يخلفها تدمير العتاد العسكري والمصانع، وفق ما ذكره "برنامج الأمم المتحدة البيئي"<sup>(5)</sup>. كما بات نهرا دجلة والفرات اللذان يؤمّنان مياه الشفة والري للبلد مصرفاً لمياه الصرف الصحي والنفايات الصحية ونفايات المستشفيات والتسربات النفطية. وإذن، يُعتبر إحياء نظام المياه والنظافة العامة والتخلص من تلوث المستشفيات وشبكات الصرف الصحي ومنع تجرّف التربة والتصحّر بعض أكثر الهموم البيئية ضغطاً في العراق<sup>(6)</sup>.

(1) Wikipedia, Draining of the Mesopotamian Marshes, <en.wikipedia.org/wiki/Draining\_of\_the\_Mesopotamian\_Marshes>; Mesopotamian Marshes, <en.wikipedia.org/wiki/Mesopotamian\_Marshes>; and Glory Canal, <en.wikipedia.org/wiki/Glory\_Canal>.

(2) The Mesopotamian Marshes of Southern Iraq, (March 2003), <www.public.iastate.edu/~mariposa/marshes.htm>.

(3) Wikipedia, Draining of the Mesopotamian Marshes, <en.wikipedia.org/wiki/Draining\_of\_the\_Mesopotamian\_Marshes>.

(4) <ipsnews.net/news.asp?idnews=37031>.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

الاستقرار في أماكن أخرى<sup>4</sup>. وبحسب الأرقام الصادرة عن وزارة النزوح والهجرة وحكومة كردستان الإقليمية، يبلغ عدد النازحين ضمن العراق زهاء 2,8 مليون نسمة، معظمهم من العرب (سنّة وشيعة)، ونحو 250,000 نسمة من جماعات الأقليات من الكلدان والأشوريين والأرمن والصابئة المندائية والكرد الفيليين واليزيديين والشبّك<sup>5</sup>.

وقد دفع غياب العمل الحكومي الفعّال في معالجة مشكلات الأقليات في البلد منظمات المجتمع المدني إلى مزيد من العمل في مكافحة التمييز ضد الأقليات والهجوم عليها. فقد نظّمت "المبادرة المدنية لحماية الدستور"، مثلاً، طاولات مستديرة برلمانية تبحث في هموم الأقليات وتبيّن كيف يمكن وينبغي للمجتمع المدني أن يشارك في مسائل ذات أهمية وطنية. فقد سلّطت نقاشات المبادرة الضوء على الحاجة إلى زيادة مشاركة الأقليات في المجال السياسي وإلغاء السياسات التعليمية العنصرية وغيرها من أشكال التضييق التي تساهم في التمييز القائم على التجاهل. كما شدّدت المناقشات على حقيقة مغادرة العديد من الأقليات العراق منذ عام 2003، وأنه يُتوقّع مغادرة الكثير منها أيضاً بسبب انعدام الأمن والحماية الدستورية والقوانين اللامميّزية وضعف التمثيل في كلا الحكومة والبرلمان، فضلاً عن هيمنة ثقافة إقصائية في المجتمع تقوم على التمييز والتجاهل.

## احتجاجات جماهيرية وقمع حكومي

لم يكن العراق معزولاً عن التظاهرات الشعبية التي عُرفت بـ "الربيع العربي" في عام 2011. والبطء في تشكيل الحكومة العراقية (أكثر من

L. Mumtaz, *Still Targeted: Continued Persecution of Iraq's Minorities*, Minority Rights Group International, p.19.

IDMC, *Little new displacement but in the region of 2.8 million Iraqis remain internally displaced*, (4 March 2010), <www.internal-displacement.org/8025708F004BE3B1/(httpInfoFiles)/B0DB25F7122F4390C12576DC003B49AF/\$file/Iraq\_Overview\_Mar10.pdf>.

مدينة البصرة، جنوبي العراق، الغنية بموارد النفط، بدأت ترتفع أصوات مطالبة بالقضاء على الفساد، حمل خلالها المشاركون بطاقات صفراء (كتلك التي يرفعها حكام مباريات كرة القدم) تعبيراً عن عدم الرضا العام بالمحافظ وبيع بعض المسؤولين الرسميين المحليين. كما كان يرتفع الاستياء الشديد أيضاً في بقية المحافظات بسبب انعدام الخدمات العامة. كما تصاعد

7 أشهر من المفاوضات الشاقة)، والتدهور الحاصل في أداء الخدمات العامة، بالإضافة إلى مستويات مرتفعة من الفقر والبطالة، كل ذلك أوقد الشرارات الأولى للاحتجاج الذي اندلع في المناطق المهملّة الواقعة إلى شمال بغداد. فقد خرجت التظاهرات خلال شهر شباط (فبراير) في مدن الكوت والديوانية والبصرة والأنبار وفي عدد آخر من المدن والمناطق. وفي

الانتقاد المندد بالقيود المفروضة على الحريات العامة وبالفساد وبرواتب البرلمانين، حيث تحول ذلك إلى شعارات شعبية ويافطات احتجاج. والأهم من كل ذلك أنّ التظاهرات تمكّنت من وضع حدّ للقانون القائل بوجود الحصول على رخصة قانونية للاحتجاج، وهو ما منع مئات التظاهرات من الخروج خلال السنوات السابقة.

ونتيجة للتظاهرات العاشدة، أصدر رئيس الوزراء نور المالكي مرسومًا في شباط (فبراير) 2011 يقضي بخفض الرواتب المذكورة إلى النصف. وقد مثّل هذا اعترافًا بالفجوة غير المعقولة القائمة بين رواتب المسؤولين الرسميين من الصف الأول وبين رواتب نظرائهم من صغار الموظفين والمواطنين العراقيين متوسطي الحال؛ فحُفّر هذا على إعادة النظر في رواتب كبار المسؤولين الحكوميين وعلى خفض موازنات الرئاسات الثلاث: رئاسة الجمهورية ورئاسة ومجلس الوزراء ورئاسة البرلمان. وكما في البلدان

رسالة قوية إليه، حيث طالبت بالقضاء على الفقر والبطالة والفساد الحكومي<sup>6</sup>. وفي ضوء الاحتجاجات الكبيرة، وضعت الحكومة الأجهزة الأمنية في استنفار كامل، بالإضافة إلى استخدام القوة لتفريق التظاهرات واعتقلت أربعة صحفيين كانوا قد شاركوا في الاحتجاجات وعدّبتهم<sup>7</sup>.

- ولقد أطلقت انتفاضات شباط (فبراير) حركة غير مسبوقة لبناء منظمات وشبكات مجتمع مدني لمراقبة الأنشطة الحكومية وأوضاع حقوق الإنسان، وبناء الدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به المواطنون العراقيون في التنمية الوطنية الديمقراطية.

### توصيات

- لفهم رؤية انتفاضات شباط (فبراير) ينبغي القيام بعدة أمور:
  - شقّ الطريق أمام المشاركة النسويّة في الحكم، وتنفيذ الإجراءات الملائمة

الكفيلة بالقضاء على العنف الأسري والمجتمع القائم على التمييز الجنوسي. التصدّي للإفلات من جرائم الفساد المالي وسرقة المال العام ومحاكمة مرتكبي الإرهاب والجريمة المنظمة والتحقيق في حالات المجرمين الذين فرّوا من السجون تكررًا.

تنفيذ استراتيجية وطنية للتخفيف من وطأة الفقر. فغالبية المواطنين الساحقة تعاني من الفقر والبطالة وتفاقم الخدمات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما في إمدادات المياه والغذاء والطاقة ومستويات الرعاية الصحية المتدنية.

تسريع التشريع في ما يتعلق بالمسائل السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية، وبالتحديد التشريعات المنظمة للأحزاب السياسية والراعية للانتخابات والنفط والغاز. ■

6 Interview with Hanaa Edgar, Secretary of IAA, (February 25 2011).

7 Interview with tour journalists who were arrested (Baghdad: March 4 2011).

العربية الأخرى، تداعى الناس إلى الخروج بتظاهرات كبرى في يوم الجمعة الواقع فيه 25 شباط (فبراير)، أي قبل 24 ساعة من طلب رئيس الوزراء الاجتماع بقيادة المجتمع المدني. وقد أوصلت "المبادرة المدنية لحماية الدستور"